

المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام

أ.د. نادية محمود مصطفى
المشرف العام ورئيس الفريق

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ }

ولقد عملنا ولعدة سنوات منذ مايو ١٩٨٧. ولقد رأى الله سبحانه وتعالى عملنا طوال هذه السنوات وهو شاهد عليه سبحانه. وكلما تحرك عملنا خطوة كان يتحقق أماننا وتتجلى حكمة قول الله (تعالى): { وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا }. كذلك تأخرت رؤية "المؤمنين" واستفادتهم من نتائج هذا العمل. ويرجع هذا بدرجة هامة إلى طبيعة هذا العمل وخصائصه التي تولدت عنها صعاب متعددة الأبعاد. وكان يلزم إدارة هذه الصعاب حتى يخرج هذا العمل في شكل ومضمون يستقيمان والجهود التي أحاطته والغايات التي يسعى إليها. والعمل المقصود هنا هو بحث جماعي أسفر عن إخراج عمل موسوعي في مجال "العلاقات الدولية في الإسلام" وذلك تحقيقاً لغاية كبرى وهي الإسهام في تطوير منظور إسلامي لحقل العلاقات الدولية.

ولقد أقدم على الموضوع فريق من متخصصي العلوم السياسية (بفروعها المختلفة)، فاقترحوا منه وتفاعلوا مع موضوعات ومجالات بحثية تنبثق عن تخصصات علمية أخرى وذلك لإنجاز بحث جماعي بكل ما يعنيه هذا المسمى من معان محددة وبكل ما يترتب على ذلك من إجراءات وعمليات.

فالباحث الجماعي لم يعن لدينا مجرد القيام بعدة أبحاث بأقلام مختلفة في جزئيات موضوع واحد على اختلاف المفاهيم والمناهج، أي لم يعن لدينا إخراج "كتاب تحريري" ذي مقدمة تجمع بين عدة أبحاث، ولكنه سعى لإخراج بحث موحد المنهج والرؤية والمنطلقات، تتابع موضوعاته وتتراكم قضاياها بصورة منهجية منظمة لتحقيق أهداف بحثية محددة. ومن هنا كان لابد وأن تبرز الصعوبات وخاصة مع موضوع مثل "العلاقات الدولية في الإسلام". ولقد بدأت هذه الصعوبات مع تبلور الفكرة والهدف، واستمرت، ولو بأشكال متنوعة، وحتى آخر سطر في الصياغة من ناحية وآخر عملية من عمليات الإخراج الفني من ناحية أخرى.

ومن هنا تبرز أماننا أهمية خبرة تنفيذ هذا المشروع "لبحث جماعي" ونحو غاية محددة وهي الإسهام في تطوير المنظورات الإسلامية للعلوم الاجتماعية. ومن ثم فإن التقديم لهذا المشروع لا يمكن أن يقتصر على أبعاد التقديم المعتادة: من أهداف ودوافع منهجية.. فهذه الأبعاد لا تتفصل عن طبيعة خبرة عملية البحث الجماعي طوال سنوات إعداد المشروع وتنفيذه. بل إن طبيعة هذه الأبعاد جاءت نتاج تطور هذه الخبرة.

وهي خبرة غنية لا تقدر السطور على وصفها بصورة كاملة وتوفيها حقها ولتحقق الاستفادة الكاملة منها. ومع ذلك فإن أهمية الغاية تستوجب المحاولة، وذلك انطلاقاً من القناعة بأن أزمة الفكر الإسلامي - وهي أساس أزمة المجتمعات المسلمة - لن تجد سبيلها إلى الحل

إلا بالأعمال البحثية الجماعية والتي يعكف عليها المؤمنون بأهمية تطوير "المنظور الإسلامي" ولك لإنجاز دراسات مقارنة تراكمية للمشاكل والأهداف الراهنة من ناحية وللتصورات والاحتمالات المقبلة من ناحية أخرى ولكن انطلاقاً من قواعد ومبادئ الأصول الإسلامية وعلى ضوء مدلولات التراث الإسلامي وخبرة التاريخ الإسلامي. بعبارة أخرى الهدف المرجو من وراء مثل هذه البحوث الجماعية يجب أن يكون إنجازاً يجمع بين حلقات ثلاث:- أصولية، تراثية-تاريخية، وراهنة فتتحقق له خصصينا الكلية-الشمول والتكامل. ويعد مشروعنا نموذجاً على ذلك. إذن ما هي أولاً الدوافع من إجراءاته، وما هي أهدافه منطلقاته؟

كذلك ما هي خصائص خبرة عملية البحث الجماعي التي أفرزت مخرجاته؟

أولاً- الدوافع، الأهداف والمنطلقات

كانت الدوافع والأهداف والمنطلقات الأساسية محددة بدرجة من الوضوح عند بداية تنفيذ المشروع أي المرحلة التمهيدية لإعداده والتي استغرقت ستة أشهر (مايو - ديسمبر ١٩٨٧). ولقد ساهمت العملية البحثية الجماعية -التي سيرد توضيح خبراتها- في تعميق هذه الأبعاد الثلاثة وفي تحديد أدق للإشكاليات وكيفية إدارتها، ومن ثم فإن المقدمة الحالية للمشروع تعكس نتائج خبرة هذه العملية.

ولقد تحددت دوافع وأهداف ومنطلقات دراسة "العلاقات الدولية في الإسلام" على ضوء النظر في "حالة" أو "وضع" أربعة مجالات معرفية وبحثية وهي:

علم العلاقات الدولية (المنظور الغربي)، الدراسات الإسلامية المعاصرة تحت عنوان "العلاقات الدولية في الإسلام، الفكر السياسي الإسلامي والتاريخ السياسي الإسلامي".

أولاً- الدوافع

لقد تشكلت دوافع دراسة الموضوع على ضوء نتائج النظر في المجالين الأول والثاني المشار إليهما عالياً:

١ - حالة علم العلاقات الدولية:

بالرغم من أن ظاهرة العلاقات الدولية تعد ظاهرة قديمة إلا أن بداية تناولها كظاهرة متميزة في نطاق "علم" أو نظام دراسي مستقل ترجع إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. ولم يتحقق ازدهارها كعلم قائم بذاته إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

وجاء هذا التطور نتاج إسهام الفكر الغربي أساساً (الرأسمالي بصفة خاصة والاشتراكي إلى حد ما).

وتمثل هذه الحالة أحد النماذج على التطابق بين مراكز الهيمنة الغربية وبين مراكز ومنابع الاتجاهات الفكرية والصياغات النظرية السائدة في مرحلة محددة.

وبدون التطرق إلى مضمون واتجاهات التطور في هذا المجال الدراسي في هذا الموضوع^(١)، يكفي الإشارة -على سبيل المثال وليس الحصر- إلى نماذج تبين مدى غياب أو تجاهل أو إهمال -الأبعاد المختلفة للخبرة الإسلامية وتقاليدها في نطاق دراسات المنظور الغربي للعلاقات الدولية سواء على مستوى تاريخ العلاقات الدولية أو فلسفة العلاقات الدولية أو نظرية العلاقات الدولية.

فنجد أن الذي غلب على البحث والتدريس في نطاق تاريخ العلاقات الدولية إنما ينصب على تاريخ العلاقات الأوروبية منذ القرن السادس عشر الميلادي^(٢).

كذلك فإن الاعتراف بأهمية البحث في الجذور التاريخية الفكرية لما يسمى العلاقات الدولية قد قاد -على صعيد الفكر الغربي- إلى الاهتمام بنا يسمى "فلسفة العلاقات الدولية"^(٣)، أي البحث عن الأفكار السياسية الكبرى في العصور الفكرية القديمة والوسطى للحضارة الغربية أساساً، وذلك انطلاقاً من الاعتقاد بأن أكثر المحاولات المعاصرة والحديثة التي بُذلت من أجل صياغات نظرية للعلاقات الدولية إنما تجد جذوراً وامتدادات فكرية في الماضي كما أنها تأثرت بالقيم والظروف التاريخية والحقائق الواقعية التي عايشها فلاسفة ومفكرو العصور المختلفة للحضارة الغربية.

كذلك فإن الاهتمام بدراسة التطور التاريخي للنظم الدولية -كغاية في حد ذاته^(٤)- أو لاختبار فروض نظرية في نطاق نظرية النظام الدولي المستفادة من النظرية العامة للنظم اقتضرت على نطاق الخبرة الأوروبية وبدرجة أساسية منذ بداية القرن ١٨م^(٥).

وترجع تلك الحالة إلى أن أوروبا قد مارست سيطرتها على العالم على مدى الثلاثة قرون الماضية. ولهذا فليس نمن الغريب أن يركز على خبرتها وتقاليدها المنظرون الذين ينتمون إلى حضارتها.

(1) انظر: دراسة د. ودودة بدران في نفس الجزء.

(2) انظر على سبيل المثال:

J.B. Duroselle: L'Histoire des relations Internationales de 1919 a nos jours.

- بيير رينوفان: تاريخ العلاقات الدولية (١٨١٥ - ١٩١٤). تعريب جلال يحيى، دار المعارف ١٩٨٠.

- هـ. أ. ل. فيشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث (١٧٨٩ - ١٩٥٠) تعريب: أحمد نجيب هاشم، ودبيع الضبع، دار المعارف - الطبعة الثامنة ١٩٨٤.

(3) F.Parkinson: The Philosophy of Interational relations: a study in the history of thoudht. Sage Publications. London. 1976.

(4) William Coplin: An Introduction to International Politics 1980. pp. 21-50.

(5) وحول نماذج الدراسات الغربية التي اهتمت بتحليل أنماط متتالية من النظم الدولية من واقع دراسة تاريخ العلاقات الدولية الأوروبية: انظر دراسة د. ودودة بدران في نفس الجزء.

ولقد قدم أحد الرواد الغربيين في دراسة العلاقات الدولية^(١) تبريره لهذا الوضع فيقول: "ولما كان من المستحيل أن نحيط بالتاريخ الإنساني في لمحة بصر.. فقد يكون من الأفضل اختيار لحظة بداية تشكل العالم الحديث، وهي اللحظة التي تتطابق مع مولد المجتمعات السياسية والتي أصبحت الدولة العصرية هي وريثها المباشر كنقطة انطلاق. ومن المؤكد أن اختيار القرن السادس عشر ينطوي على بعض التحكم سواء من حيث الزمان أو المكان. فقد شهدت العصور الأوروبية الوسيطة أنواعاً من المشكلات وأنماطاً من التنظيم "الدولي" تصلح لأن تشكل قاعدة للمقارنة بالتجارب اللاحقة... وأخيراً فإن الاكتشافات الكبرى تحفز أوروبا - التي كانت تحت تأثير التهديد التركي منطوية على نفسها حتى ذلك الوقت - على أن تطرق سبيل الغزو الخارجي الذي سوف يغير وجه العالم. وفي الوقت نفسه فإن اختيار القرن السادس عشر هو بلا شك في صالح أوروبا، وهو ما يفسح المجال أمام الاتهام بالمحورية أو المركزية الأتنية ولكن يمكن الرد على هذا الاعتراض ببساطة بأنه قد يكون من الأفضل تحديد المكان الذي نعرفه بدرجة من اليقين بدلاً من الإدعاء بعالمية طموحة ولكن مفتعلة". وبعد هذا التبرير للنطاق الزمني والمكاني لأبعاد دراسة العلاقات الدولية (التاريخية، الفلسفية، التطبيقية) يشير هذا العالم الغربي إلى ما يلي "على خبراء الحضارات الأخرى أن ينيروا لعقد المقارنات المطلوبة لتحديد نسبية الأحكام والتوقعات كلما دعت الضرورة لذلك..".

إذن هل أقدم خبراء الحضارات الأخرى - والإسلامية هي التي تعيننا هنا بالطبع - على هذه المهمة؟ إن متابعة الأدبيات المعاصرة المنشورة في نطاق "علم العلاقات الدولية، نظرية العلاقات الدولية" وبأقلام متخصصي العلوم السياسية المسلمين وغير المسلمين العرب المعاصرين^(٢) لا تخرج عن نطاق "المنظور الغربي لهذا المجال المعرفي" وتدور حول أبعاده المختلفة: تطور معالم ونطاق وموضوعات هذا الحقل الدراسي مع التطور في النظام الدولي (التاريخ الدبلوماسي، العوامل والقوى المحددة للسلوك، المظاهر الهيكلية والوظيفية)؛ وحدات ومستويات تحليل العلاقات الدولية (نظرياً وتطبيقياً)، المشكلات والقضايا الدولية المعاصرة..

(1) مارسيل ميرل: سوسيوجيا العلاقات الدولية، ترجمة د. حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٦، ص ٢٣ - ٢٤.

(2) انظر على سبيل المثال وليس الحصر: د. إسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية (دراسة مقارنة - منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧).

- د. الحسان بو قنطار: العلاقات الدولية - دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٥.

- د. أحمد يوسف، د. محمد زيادة: مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،

١٩٨٩.

ودون إنكار إسهام هذه الجهود -عبر ما يقرب من القرن- في بلورة علم العلاقات الدولية مستقل عن التاريخ والفلسفة والقانون الذي ولدت في أرحامها دراسة ظاهرة العلاقات الدولية؛ ودون إنكار أهمية الموضوعات والمستويات التحليلية في نطاق ما سُمي بالتحليل الإمبريقي للعلاقات الدولية في شكلها المعاصر وفي نطاق علم مستقل ودون إنكار جهود الأساتذة العرب في نقل هذه الأبعاد للدارس وللباحث العربي يبقى بعد ذلك ضرورة وإلحاح التنبيه إلى عدة أمور: من ناحية ضرورة إحداث نوع من التوازن بين مكونات المواد التي يحصلها الطلاب في الجامعات العربية الإسلامية.

فتمتد -مثلاً دراسة تاريخ العلاقات الدولية إلى الفترة التي شهدت دوراً متميزاً للدولة الإسلامية في التفاعلات الدولية.

ومن ناحية أخرى: ضرورة إحداث نوع من التوازن في اهتمامات المتخصصين في هذا المجال الدراسي على نحو يتفق وائتماننا الإسلامي دون أن نفقد أثر التطور في مجال العلم المعاصر. فيمتد مثلاً البحث في الجذور الفكرية لعمليات التنظير إلى خبرة التقاليد الإسلامية، كما يتحدد إطار مرجعي للتفاعلات والقيم الدولية ينبثق عن رؤية إسلامية، بعبارة أخرى يجب اهتمام متخصص العلوم السياسية المسلم بهذا المجال الدراسي على نحو يساهم في بلورة منظور إسلامي للعلاقات الدولية بمستوياته المختلفة. وخاصة وأن هذا المجال الدراسي أي العلاقات الدولية قد حظي باهتمام أقلام إسلامية ولكن من غير المتخصصين في العلوم السياسية، وهذا يقودنا إلى النقطة التالية.

٢ - طبيعة الدراسات الإسلامية المعاصرة تحت عنوان العلاقات الدولية في الإسلام^(١)

يتضح من المراجعة العامة لبعض هذا الدراسات التي قدمها غير المتخصصين في العلوم السياسية^(٢) ما يلي:-

(1) وهي الدراسات التي تم تصنيفها إلى جانب مصنفات أخرى عقب عملية توثيق المصادر العربية الإسلامية للمادة العلمية للمشروع (المصنفات الفرعية الأخرى تدور حول موضوعات متصلة مثل الحرب، السلام، الجهاد، القومية، الوحدة، المعاهدات، الأمة، الدولة، حقوق الإنسان؛ التاريخ الإسلامي، مشاكل ومنهجية وقضايا الفكر السياسي لإسلامي والمذاهب الفقهية والفقهاء المقارن، المصادر الأصلية لإنتاج بعض أعلام المسلمين من مؤرخين وفقهاء ومفسرين ومحدثين، مصادر ثانوية معاصرة حول هذه الأعمال).

(2) ومن أمثلة هذه الدراسات: د. وهبة الزحيلي: العلاقات الدولية في الإسلام، بيروت، مؤسسة الرسالة،

١٩٨١

- د. خديجة أبو أثلة: الإسلام والعلاقات الدولية في السلم والحرب -دار المعارف، ١٩٨٣.

- د. جعفر عبد السلام: قواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية، مكتبة

السلام العالمية، ط١، ١٩٨١.

- نجيب الأرمنازي: الشرع الدولي في الإسلام، القاهرة، مطبعة بن زيدون، ١٩٣٠.

أنها دراسات حول القواعد التي تُقنن العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين في زمن السلم والحرب والتي تنظمها أصول الشريعة الإسلامية. وهذه القواعد هي التي قام علماء وفقهاء الإسلام باستخراجها من القرآن والسنة، ولقد نقلتها هذه الدراسات المعاصرة عن الأدبيات التراثية الفقهية حول هذا الأمر.

هذا ولقد اهتمت هذه الدراسات المعاصرة بعدة أمور:

من ناحية: إبراز فضل الشريعة الإسلامية في المبادرة بالعناية بأمر تنظيم العلاقات بين مختلف الجماعات حيث أن الحركة الفكرية في هذا النطاق ظهرت، أول ما ظهرت، لدى العلماء المسلمين، أي في الفقه الإسلامي.

ومن ناحية أخرى: التركيز على أبرز أحكام الشريعة الإسلامية في هذا المجال كما هي مستمدة من الأصول عن طريق المقاييس التي يمكن بها استخراج الأحكام وذلك بمعرفة أدلة "الفقه الإسلامي".

ومن ناحية ثالثة: الحرص على إبراز "دفاعية" الإسلام: حيث أن جمهور المسلمين الآن هو الذي يأخذ بالاتجاه القائل بأن أساس العلاقة بين المسلمين وغيرهم في الإسلام هو السلم. وينبثق هذا الاتجاه عن رؤية خاصة للتقسيم الشائع للعالم إلى دارين أو ثلاثة (دار سلم، دار حرب، دار عهد). وهو التقسيم الذي لم يكن معروفاً أيام الرسول (p) أو في أيام الخلافة الراشدة وإنما وضعه الفقهاء في عصر التدوين الفقهي عندما كثرت الحروب بين المسلمين والبلاد المجاورة. ولقد ظل هذا التقسيم -الذي استنبطه الفقهاء في ظل واقع معين هو واقع القوة الإسلامية وامتداد الفتوح الإسلامية- شائعاً حتى سقوط الخلافة الإسلامية.

ومن الملاحظ، بصفة عامة، أن الكتابات المعاصرة تحت عنوان العلاقات الدولية في الإسلام لم تركز على أسباب ظهور واستمرار هذا التقسيم مع أن الأصل في دعوة الإسلام هو العالمية وتوحيد البشرية في ظل الشريعة الإسلامية، أو على عرض الجدل بين الأسانيد الشرعية للمدرستين الأساسيتين: التي تقول إحداها بأن العلاقات الدولية في الإسلام أساسها القتال أو الأخرى التي تقول إن أساسها السلم؛ أو تصنيف المعبرين عن كل منهما في تاريخ

= - مصطفى كمال وصفي: مدونة العلاقات الدولية في الإسلام.

- د. إسماعيل أبو شريعة: نظرية الحرب في الشريعة الإسلامية، الكويت، ١٩٨١.

- د. محمد رأفت عثمان: الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة - دار الكتاب الجامعي ١٩٧٥.

- الإمام محمد أبو زهرة: العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٠.

- د. محمد الصادق عفيفي: المجتمع الإسلامي والعلاقات الدولية - القاهرة - مكتبة الخانجي.

- د. محمد الصادق عفيفي: الإسلام والعلاقات الدولية - بيروت - دار افرأ، ١٩٨٦.

الفقه الإسلامي وذلك في صورة علمية منظمة جامعة تستطيع أن تجيب عن السؤال التالي: من الذي قال بأن أصل العلاقات الدولية للدولة الإسلامية هو الحرب، ومتى برز هذا المنظور ومتى ساد. ولماذا؟ والعكس صحيح.

ثانياً - الأهداف

يتسم المشروع بسمات واضحة تتبع من أهدافه: كيف؟

فعلى ضوء الدوافع التي تبرزها الملاحظات السابقة يصبح السؤال الأساسي: ما هو المطلوب من الدراسة الحالية التي يقوم عليها متخصصون في العلوم السياسية⁽¹⁾، والذين يؤمنون بإحياء التراث المعرفي الإسلامي وبيان وضعه وإمكانيات إسهامه في نطاق التخصصات المعاصرة من أجل تطوير منظور إسلامي لهذه التخصصات؟

١ - في البداية يجدر القول إن لهذا السؤال مغزيين:

ومن ناحية: فهو لا يعني إنكار إسهام كتابات غير المتخصصين في العلوم السياسية، أو إنكار ضرورة الاستعانة بها بعد هضم "الفقه الشرعي الدولي العام" وإفرازه بلغة سياسية، ولكن يعني في نفس الوقت أن هذه الإسهامات قد تمت لأغراض بحثية وتدرسية لا تتطابق بالضرورة مع نظائرها في نطاق العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة. كما أنها ليست منطلقات كافية لهضم ونقد أبعاد المنظور الغربي للعلاقات الدولية على ضوء أبعاد المنظور الإسلامي، فإن هذه الإسهامات، وإن تعرضت لما يُسمى بـ "النظرية القيمية" أي لما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية فهذا لا يكفي لاستخراج مدلولات الخبرة الواقعية الإسلامية في مجال العلاقات الدولية أو التقاليد الفكرية السياسية الإسلامية في هذا المجال على نحو يمكن من إبرازها إلى جانب نظائرها في نطاق المنظور الغربي لعلم العلاقات الدولية.

ومن ناحية أخرى: يعني هذا السؤال اعترافاً صدر عن بعض أساتذة العلوم السياسية الذين أسهموا في مجال الدراسات الإسلامية وخاصة أ.د. حامد ربيع - بأنه لا يجب أن تقتصر دراسة العلوم السياسية على المنظورات الغربية التي تسود الآن هذا المجال المعرفي، ولكن يجب أن يتم إثراء العناصر اللازمة لإعداد المتخصصين في العلوم السياسية بعناصر مستمدة من التراث الإسلامي، كما يجب أن يتحقق تطعيم مناهج الدراسة بالتراث الإسلامي ولكن في صورة متأسقة وليس تدريسه في صورة منفصلة حتى لا يتحول الانحياز للثقافة الغربية إلى

(1) يجدر الإشارة إلى إسهام متخصصي العلاقات الدولية أو النظرية السياسية من المسلمين في تناول موضوع "العلاقات الدولية في الإسلام" من زوايا مختلفة وخاصة تنظيرية عامة - مثل دراسة د. عبد الحميد أبو سليمان - أو تنظيرية للجihad في الإسلام - مثل دراسة د. عبد العزيز صقر. إلى جانب الإسهامات المتنوعة - أ.د. حامد ربيع التي لمست في ثناياها قضايا العلاقات الدولية وسيحدد إسهام هذه الأدبيات في المدخل المنهجي من المشروع "التطور التاريخي في وضع الدولة الإسلامية في النظام الدولي".

انحياز آخر ولكن هذه المرة للثقافة الإسلامية -ومن هنا يتضح مغزى وضرورة الاستعانة بإسهامات الكتابات الشرعية الفقهية، وكتابات التاريخ الإسلامي والفكر والفلسفة السياسية من أجل المساعدة في بلورة منظور إسلامي للعلاقات الدولية.

٢- ولهذا كله تبرز أماننا النقاط التالية:

أ- تعد دراسة القواعد الشرعية الإسلامية التي تنظم العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية والتي عرضتها الاتجاهات والمذاهب الفقهية هدفاً هاماً للدراسة ولكن ليس الهدف الوحيد. فإذا كانت الدراسات المعاصرة -المشار إليها عالياً- قد ركزت -بحكم تخصص أعلامها في القانون والشرعية الإسلامية- على هذه القواعد التي استخرجها الفقهاء من الأصول، فإنها في المقابل لم تركز على رؤى الفكر السياسي الإسلامي في عصوره المتعاقبة، سواء حول طبيعة الظاهرة التي تنظمها هذه القواعد أو حول التصور الإسلامي العام الذي تنطلق منه وترتكز إليه هذه القواعد. حيث أن معظم هذه الدراسات بحكم طبيعتها وأهدافها لا تنطلق من تصور أو إطار كلي محدد مسبقاً توظف لخدمته دراسة هذه القواعد. أو يساعد على اختبار مجموعة من المقولات المطروحة.

بعبارة أخرى هناك فجوة بين دراسة الظاهرة الدولية (من منظور إسلامي) وبين دراسة القواعد المنظمة لها في زمن السلم والحرب لأن هناك فارقاً بين دراسة العلاقات الدولية وبين دراسة القانون الدولي حيث أن الأخير لا يمثل المحور الوحيد للتنظير حول الأولى.

ب- وهنا يأتي دور المحلل السياسي الإسلامي ليحاول سد هذه الفجوة وذلك بتقديم تحليل ذي شقين: منهجي ومضموني، وفيما يتعلق بالمضمون فهو يجب أن يبرز في تحليله جوانب أخرى إلى جانب القواعد الشرعية حتى يتميز المنظور السياسي الإسلامي عن الكتابات القائمة في هذا المجال -حالياً- والتي تفتقد اللغة السياسية والتي لا تنتظم جزئياتها في إطار كلي واحد لا قصوراً منها ولكن اتفاقاً مع طبيعة العلوم أو النظم الدراسية التي تنتمي إليها.

أما بالنسبة للناحية المنهجية فيقع التحليل على مستويين: مستوى المنظور العام، ومستوى الأبعاد النظرية الفرعية لدراسة العلاقات الدولية (وستوضح أكثر العلاقة بين هذين المستويين من واقع مجموعة المشكلات البحثية المحددة التي يدور حولها المشروع) كما سيرد ذكرها في نهاية المقدمة.

والمقصود هنا بالمنظور العام: القضية الكبرى التي تحاول الدراسة التصدي لها ألا وهي: تحديد جوهر العلاقات الدولية في التصور الإسلامي حتى يمكن تحديد الإطار المرجعي الكلي الذي يمكن أن توظف في نطاقه دراسة القواعد والأحكام الشرعية.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المنطلق النظري هو محاولة اكتشاف جوهر الرؤية الإسلامية للعالم وكيف أثرت على تشكيل وصياغة منطق التعامل الدولي في التقاليد الإسلامية في ظل ظروف تاريخية متطورة: هل جوهر التعامل الدولي في المنظور الإسلامي كان علاقة تعاون وسلم أم كان علاقة صراع وحرب بين الدولة الإسلامية والعالم غير المسلم؟. بعبارة أخرى ما هو الموقف الشرعي أو الحكم الشرعي بهذا الصدد حتى يمكن أن نقيس عليه -قرباً أو بعداً- تراث التقاليد الإسلامية (واقعاً وفكرًا)، أي حتى يمكن أن نقدر حجم الفجوة الفقهية -في فترة محددة- بين أوضاع مستجدة للمسلمين وبين اجتهادات فقهية سابقة في ظل واقع مختلف؟. فهذا الجوهر وهذا الأصل الشرعي لا يجب أن يغيب عن الأذهان مهما تعددت واختلقت الاجتهادات الفقهية في مرحلة أو أخرى من مراحل تطور الدولة الإسلامية وعلاقاتها بغيرها من الدول أو ف مرحلة أو أخرى من مراحل تطور الفقه الإسلامي في بعده الدولي.

وهنا تحضرنا مجموعات الأسئلة التالية التي تزيد إيضاح المقصود:

أولاً- إذا كانت أصول الإسلام (القرآن الكريم والسنة الشريفة) قد قدمت الأحكام والأسس العامة للإجابة عن السؤال السابق أي "هل جوهر التعامل الدولي في الإسلام علاقة تعاون وسلم أم علاقة صراع وحرب بين الدولة الإسلامية والعالم غير المسلم؟" فكيف جاءت إذن هذه الإجابة التي تعلق على كل زمان ومكان؟

- كذلك كيف قدمت الاجتهادات الفقهية المتعاقبة إجابتها عن هذا السؤال أيضاً؟ وما هي الاختلافات بين هذه الاتجاهات وما أسبابها؟

- وكيف قدمت أيضاً الأفكار السياسية الإسلامية عبر مختلف عصور الفكر الإسلامي وإجابتها عن نفس السؤال؟

- وكيف كان واقع الممارسات الفعلية للعلاقات الدولية للمسلمين؟ وما هي أنماطها ومحدداتها؟

ثانياً- وهل اختلفت الإجابة الفقهية، والفكرية السياسية من عصر إلى عصر باختلاف درجة قوة وانتشار الدولة الإسلامية للخلافة عبر مراحل تطورها؟ وهل تطورت أنماط واتجاهات الممارسات الدولية للمسلمين عبر مراحل تطور قوة الدولة الإسلامية؟ أي هل أثرت البيئة المحيطة (داخلياً وخارجياً) على روافد الإنتاج النظري للمسلمين حول هذه القضية؟.

- ومن ثم هل يمكن اكتشاف نوع من الارتباط بين التطور في الاتجاهات الفقهية وفي اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي (حول هذه القضية) وبين التطور في مراحل قوة الدولة الإسلامية ووحدتها وفتوحاتها؟

وهكذا يمكن القول إنه بقدر ما يهدف المشروع إلى تجديد أبعاد المنظور الأصولي حول القضية الكبرى المشار إليها بقدر ما يهدف أيضاً إلى استكشاف الاتجاهات التجديدية أو

التطور في الفكر السياسي الإسلامي حول هذه القضية واستكشاف العلاقة بين اتجاه هذا التطور وبين اتجاه التطور في وضع الدولة الإسلامية في النظام الدولي وأنماطه ومحدداته. أما عن الأبعاد النظرية الفرعية أو الجزئية فهي المتصلة بدراسة ظاهرة العلاقات الدولية مفاهيمًا كانت أو مستويات تحليلية. ولا بد للباحث أن يتعرض لها خلال تعامله مع المصادر الأصولية أو المصادر التاريخية أو المصادر الفكرية المختلفة سعيًا وراء بناء المنظور الإسلامي للعلاقات الدولية. بعبارة أخرى المقصود هو اكتشاف الاتجاهات الفكرية السياسية الإسلامية الكبرى المتعاقبة التي تمثل جذورًا أو امتدادات تاريخية لعملية التنظير العامة حول الظاهرة الدولية بمستوياتها المختلفة. ومن أهم هذه الأبعاد:-

- الدولة: طبيعتها وخصائصها وعلاقتها بمفهوم الأمة والجماعة، القومية في أصول الإسلام وفي التراث الفقهي. والتنظير حول هذه الأمور يساعد على الإجابة عن التساؤل التالي: ما مدى صحة استخدام مصطلح العلاقات الدولية لوصف التعامل الخارجي للدولة الإسلامية، أي هل يسمح المنظور الإسلامي بإطلاق صفة "الدولية" على العلاقات بين الدولة الإسلامية وغيرها؟ أم يصح وصفها بأنها علاقات عالمية Global نظرًا للطبيعة العالمية للدعوة الإسلامية والتي تحمل مسؤولياتها هذه الدولة؛ أو وصفها بأنها عبر قومية Transnational انطلاقًا من الأسس الإسلامية للعلاقات الإنسانية والاجتماعية بين الجماعات البشرية المختلفة؟ وكيف نصف العلاقات بين مكونات دولة الخلافة الإسلامية من إمارات وسلطنات وممالك: هل هي علاقات دولية أم داخلية؟.

- معايير تصنيف أطراف العلاقات الدولية: هل هي فقط علاقات بين مسلمين وغير مسلمين أم هناك معايير أخرى تنبع من خصائص الهيكل الدولي ودرجة تجانس أعضائه (دول عظمى، كبرى، صغرى) غنية أو فقيرة، متقدمة أو مختلفة، قائدة ومهيمنة أم تابعة...).

- ترتيب سلم القيم والأسس والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية وأهداف هذه العلاقات.

- عناصر قوة الدولة وعناصر ضعفها وانهيارها، وزن استخدام القوة المسلحة في التعامل الدولي (هدف الدولة من استخدامها ودوافعها هل الجهاد ونشر الدعوة أم حماية وتحقيق مصالح أخرى؟) أسباب الصراع أو التنافس، أسباب التحالف، التسلط والهيمنة.

- أدوات الدولة لتحقيق أهدافها وتنفيذ سياساتها والعوامل المؤثرة على أولوية استخدام هذه الأدوات (العسكرية، الاقتصادية، الدبلوماسية).

- موضوعات وقضايا التعامل الدولي في ظل الصراع أو التعاون وفي أوقات السلم أو الحرب لأن الاقتصاد على قضايا الصراع العسكري فيه اختزال كبير لظاهرة الصراع وقصرها على جانب واحد.

- العلاقة بين طبيعة البيئة الداخلية (انقسامات، صراعات أو تماسك داخلي) وبين فعالية الحركة الخارجية للدولة (فتوح وانتشار أو تقلص وتراجع؛ دور قائد أو ثانوي أو تابع في النظام الدولي).

وهنا تبرز قضية العلاقة بين درجة التطبيق الفعلي للإسلام في الداخل وفي العلائق الخارجية وبين توسع أو انكماش وضعف ثم انهيار دول الخلافة الإسلامية المتعاقبة. كما تبرز أيضاً قضية العلاقة بين المكونات أو الكيانات التي انقسمت بينها الأمة الإسلامية ولكن في ظل دولة خلافة واحدة أو أكثر وخاصة في الفترات التي اهتزت فيها السلطة المركزية لهذه الدولة وكذلك في الفترة التي أعقبت سقوطها حيث برزت التعددية السياسية الدولية الإسلامية.

بعبارة أخرى إذا كانت جذور التعددية السياسية وجذور التعددية المذهبية الإسلامية قد بدأت مبكرة بعد عصر الخلافة الراشدة ثم أعقبها مولد الفرق السياسية والمذهبية المختلفة التي استغلت بصورة متنوعة - الآراء والمواقف الدينية لخدمة أغراض سياسية، فما العلاقة بين هذه الأطر الداخلية للخلافات الإسلامية المتعاقبة وبين سلوكها الخارجي؟.

٣- إذن الغاية النهائية المقصودة من وراء تحقيق هذه الأهداف التحليلية الكبرى (المنظور العام) والصغرى (الأبعاد النظرية الجزئية)؟. هل تقديم نظرية سياسية إسلامية للعلاقات الدولية؟ أم دراسة العلاقات الدولية في الأصول، وفي التاريخ الإسلامي، وفي الفكر الإسلامي واستيعاب نتائج التحليل في هذه المجالات الثلاثة والعلاقات بينها حتى يمكن التوصل إلى تقديم إطار نظري إسلامي عن العلاقات الدولية؟. وحيث أن النظرية لا تتحقق دفعة واحدة ولكن تقتضي تدرجاً وتراكماً منهجياً وموضوعياً منظماً فإن غاية المشروع تنصب على دراسة المجالات الثلاثة المحددة عالياً كمنطلق وقاعدة لبناء نظري متكامل وعميق. ففي البداية يجدر تقديم رؤية كلية متكاملة للأبعاد التي اقتصرَت الدراسات السابقة - في مجالات دراسية مختلفة - على الاقتراب من كل منها على الانفراد وفي أطر جزئية وهو الوضع الذي ما كان يساعد على تقديم فهم متكامل للعلاقة بين أصول الإسلام وبين خبرة الممارسة التاريخية وبين نماذج الفكر الإسلامي. ولابد من هذا الفهم المسبق حتى إفراز تأصيل نظري يكون بمثابة المنطلق الصحيح لدراسة فقه الواقع المعاصر.

وهكذا نصل -على ضوء تحديد هذه الأهداف وهذه الغاية- إلى القول إن هذا المشروع البحثي يتسم بسمة هامة وهي "الخصوصية". فهو مشروع غير مسبوق -كما وصفه أ.د. طه العلواني في خطابه الموجه لافتتاح ندوة نوفمبر ١٩٨٩ حول خبرة المشروع بعد عامين من بدايته، فهو يعد نموذجاً تجريبياً حول مدى إمكانية دراسة علم بأبعاده المتكاملة من منظور إسلامي، فضلاً عن أنه ينطلق من محاولة تقديم فهم شامل ومتكامل لكيفية تحقيق إسلامية العلوم الاجتماعية. إذ لا يقف عند محاولة نقد الأدبيات الغربية فيما يخالف الشريعة الإسلامية،

كما لا يقتصر على النقل الحرفي من كتب الفقه إنما يسعى هذا المشروع إلى استتطاق الإسلام قرآنًا وسنة (كنسق أصولي قياسي) وخبرة واقعية وفكرًا مطروحًا حول الظاهرة الدولية في العصور الإسلامية المتتالية، ولكن لابد أن يكون هذا السعي غير منفصل عن الواقع المعاصر بمعطياته المختلفة، ولكن تتطلب هذه المعطيات بدورها فقهاً متجدداً. وهذا الأخير لا يمكن تطويره قبل أن نتمكن من فقه الشرع وفقه التنزيل. ولهذا فإن المشروع وإن كان لا ينطلق من أولويات الواقع وقضاياها إلا أنها لا تغيب عن وعيه.

ثالثاً- المنطلقات: التقسيم، المشاكل المنهجية والبحثية:

١- ينطلق هذا المشروع من الاعتراف بضرورة التمييز بين منظور الأصول الإسلامية من القرآن والسنة وبين منظورات المسلمين والتي ظهرت في أزمان متعاقبة والتي تحقق حول بعضها إجماع وواجه البعض الآخر منها تأييداً أو معارضة من جانب من عاصرها أو من جاء من بعدها. بعبارة أخرى ندرك التمييز بين المبادئ والأسس الإسلامية في الأصول وبين الاجتهادات الفقهية كما ندرك ضرورة حسن فهم الأصول والمقارنة بين الاتجاهات الفقهية بأمانة والنظر بإمعان في خبرات التاريخ السياسي للإسلام وذلك كله حتى تتحدد رؤية الفريق البحثي حول أصل العلاقة بين المسلمين وغيرهم في الإسلام. ولقد تحددت كالاتي: الأصل يتمثل في "الدعوة" على أساس أن القتال أو السلم ليسا إلا أشكالاً للعلاقة وأدوات لها.

٢- وواجه الفريق مجموعات من المشاكل المنهجية نتلخص كالاتي:

أ- مشاكل تتصل بطبيعة تخصص القائمين على المشروع ومدى تسليحهم بأدوات المنهج الإسلامي وصعوبات هذه العملية، ومن ثم الفجوة القائمة بين الفقيه المعاصر وبين عالم السياسة. وتنتج هذه المشاكل من عدة أبعاد:

من ناحية: طبيعة تناول الفقيه أو الفيلسوف الإسلامي لموضوعات السياسة نظراً للطبيعة الشاملة لثقافته ولإنتاجه في وقت لم تكن قد تحددت فيه بعد الفواصل بين العلوم الدينية والعلوم المدنية أو فيما بين العلوم الاجتماعية.

ومن ناحية أخرى: وبعد أن تعددت التخصصات في المجالات المعرفية المختلفة أضحت للفقيه المعاصر معنى محدداً لا يتجاوز دارس العلوم الشرعية ولا يتعداه إلى فروع المعرفة الإنسانية والعملية المختلفة. وفي نفس الوقت برز اتجاه كبير بين الباحثين السياسيين المعاصرين يهتم بالبحث والتنقيب في الأصول وفي التراث لأغراض بحثية وحركية سياسية مختلفة.

وهؤلاء الباحثون -كما يقول أ.د. حامد ربيع- يعرفون العصر واحتياجاته ودرسوا السياسة ومتغيراتها (ولو من منطلق إسهامات المنظور الغربي) ولكنهم لا يعرفون شيئاً عن الفقه وأصوله أو عن التراث الفكري والفلسفي والتاريخي الإسلامي، ومن ثم يمكن حل هذه

المشكلة في الاعتراف بضرورة عدم قطع الجسور بين الباحث السياسي المعاصر وبين الفقيه حتى يمكن عبور الفجوة القائمة بين الطرفين. وهذا الأمر ضروري حتى تتحقق فاعلية عملية إحياء التعامل مع التراث في مجال العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية -التي نحن بصدد- في سبيل بلورة منظور إسلامي لهذا المجال المعرفي ويمكن أن يتحقق عبور هذه الفجوة بخلق قنوات للتعاون بين الباحث السياسي وبين المتخصص الشرعي المعاصر. وإذا كان هدف الباحث السياسي من التعامل مع المادة العلمية الإسلامية (فكرًا وفقهًا وفلسفة وتاريخًا) هو إحياء المعرفة بالتراث في الجماعة البحثية التي ينتمي إليها والاستعانة به لتطعيم مناهج البحث والتدريس كسبيل لتحقيق العمق الذاتي والتخفيف من غلو أو سيادة المنظور الغربي (إن لم يكن استبداله) فهنا تتعدد أبعاد دور المتخصص الشرعي: ابتداءً من توضيح مصطلحات لغة التراث، انتقالاً إلى المساعدة في حصر وتصنيف أهم مصادر التراث (الفقه، الفلسفي، التاريخي) المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقضية موضع البحث؛ ووصولاً إلى المساعدة في التمييز بين المصادر الإسلامية الملتزمة وغيرها. فضلاً بالطبع - وهو الأهم - على ضبط شرعية المشروع.

ب- مشاكل تتصل بحدود مضمون كل من أجزاء المشروع ومصادر كل منها وكيفية توظيف هذه المصادر بصورة منظمة لتحقيق الأهداف الكبرى للمشروع. فمثلاً تتم دراسة المنظور الأصولي بالرجوع أساساً إلى كتب التفسير والأحاديث وكتب الفقه (إلى جانب الأدبيات الثانوية) وتصبح المهمة الأساسية هي استخلاص أهم الاتجاهات في فقه التفسير وفقه السنة بصدد القضية الكبرى في دراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي: بدءاً بتجديد أساس هذه العلاقات ومروراً بتوضيح أشكالها سلماً أو حرباً وانتهاءً ببيان المبادئ والقواعد التي تحكم وتضبط هذه الأشكال في كل مرحلة من مراحل الدعوة الإسلامية وقيام الدولة الإسلامية.

وفي نفس الوقت تتم دراسة المنظور الفكري السياسي بالرجوع إلى أدبيات التراث السياسي الإسلامي لدراسة الآراء الفكرية لاستخلاص أبعاد هذا المنظور وتطورات أي لاستخلاص التيارات الفكرية التي يتميز بينها مفكرو المسلمين بالنسبة لقضايا وموضوعات العلاقات الدولية موضع الاهتمام وبناء عليه نجد أن كل من الجزئين الأصولي والفكري سيستعينان بالمصادر الفقهية على النحو الذي يخدم هدفها البحثي الأساسي فإذا كان دارسو المنظور الأصولي -من أعضاء الفريق البحثي- سيسترشدون بالمصادر الفقهية لإحكام عملية التنظير الأصولية من التفسير وكتب الحديث فإن دراسي المنظور الفكري سيتعاملون معها بالقدر الذي يساعد على بيان التطور في الاتجاهات الفقهية نحو قضية أصل العلاقة، وسيوضح من المداخل المنهجية لمستويات المشروع الثلاثة المشاكل التي واجهت تعامل متخصص

السياسة مع هذه المصادر وكيفية إدارتها ومن هذه المشاكل على سبيل المثال: معايير اختيار التفاسير وكتب الأحاديث، إشكاليات تحديد مصادر الفكر المباشر وغير المباشر حول الموضوع، أسلوب التعامل مع هذه المصادر الأصلية وغيرها من المصادر الثانوية على النحو الذي يحقق التسلسل التالي: الرصد والتصنيف والنقد التراكمي المقارن.

ج- مشاكل تتصل بتوظيف دراسة الرؤى الغربية عن التصور الإسلامي للعلاقات الدولية أو المنظورات الغربية لعلم العلاقات الدولية.

فمن ناحية: فإن أهداف المشروع تقودنا بصورة أو بأخرى إلى البحث في هذه الرؤى ولن يتحقق بالطبع هذا البحث في جزئية مستقلة ولكن في ثانياً أجزاء المشروع وخاصة في غمار دراسة التاريخ الإسلامي والفكر الإسلامي.

وبعبارة أخرى إذا كان استعراضنا "حالة علم العلاقات الدولية"، التي مثلت أحد دوافع دراسة موضوع العلاقات الدولية في الإسلام، قد أبرزت لنا إهمال وتجاهل المنظور الغربي لعلم العلاقات الدولية للمصادر الإسلامية المختلفة فإن ذلك لا يعني أن دراسات استشراقية - ولكن في مجالات معرفية أخرى- لن تخدم بصورة أو بأخرى أهداف دراستنا، فلقد تناولت العلاقات الدولية في الإسلام كجزء من نطاق مجالهم المعرفي (تاريخ، فلسفة...) وليس كموضوع مستقل.

ومن ثم فإن هذا النمط من الأدبيات الغربية، وإن كان لا يعد مصدراً أساسياً للبحث في أبعاد المنظور الإسلامي حيث أن المشروع ينطلق أساساً من الأصول والمصادر الفكرية الإسلامية، إلا أنها تعد مصدراً ثانوياً مكماً وستعرض المقدمات المنهجية لأجزاء المشروع للمشاكل التي يفرضها توظيف هذه الأدبيات وكيفية إدارتها.

ومن ناحية أخرى: بالرغم من أن المشروع لا ينطلق أساساً من انتقاد المنظورات الغربية المعاصرة كنقطة بداية إلا أنه لا يسقط أو يرفض ما حققته هذه المنظورات في مجال الدراسة العلمية للعلاقات الدولية. ولهذا فهو ينطلق من تحديد وضع المشروع بين أبعاد دراسة المنظور الغربي لعلم العلاقات الدولية (وهذا هو هدف الدراسة الأولى في الجزء الأول) وذلك لتوضيح قيمة الإضافة العلمية التي سيقوم بها هذا المشروع من ناحية ولتقديم تحديد دقيق وواضح لمفهوم العلاقات الدولية وأبعاد دراستها التي نبحت عن منظور الإسلام حولها من ناحية أخرى. كذلك فإن الاهتمام بصياغة رؤية إسلامية متجددة للعلاقات الدولية تسد الفجوة بين مستجدات الواقع وبين رؤى إسلامية سابقة إنما يفترض محاولة تحديد بعض الخطوط الأساسية لرؤية جديدة تكون نتاج النقد والتطعيم بين الإسهامات التنظيرية ذات الأصول الإسلامية وبين نظائرها الغربية المعاصرة. وإن صدق هذا الهدف بالنسبة لمستوى التحليل التنظيري الفرعي أو الجزئي (السابق الإشارة إليه) فإنه لا يصدق تماماً بالنسبة للإطار

المرجعي الأصولي، ومن هنا يصبح من الضروري -ودون الإدعاء بالقدرة على عرض كل إسهامات المنظور الغربي للنقد من منظور إسلامي- فهذا مجال دراسة مستقلة- تحديد أو اختيار بعض المفاهيم الأساسية التي صيغت حولها جهود تنظيرية مختلفة مثل القوة، المصلحة القومية، السيادة، الصراع، الاندماج، الحرب، الأحلاف، القوى المحركة لعلاقات الدول، وذلك للمقارنة بينها وبين نظائرها في المنظور الإسلامي والتي ستبرز لنا سواء من نتائج دراسة أجزاء التاريخ أو الفكر والتي ستسجلها خاتمة كل من هذين المجالين.

٣- يمكن من ثانيا العرض السابق كله تلخيص أهم المشاكل البحثية التي يطرحها هذا المشروع على النحو التالي:

أ- تضم دراسة العلاقات الدولية في الإسلام في طياتها ثلاثة مستويات تحليلية: العلاقات الدولية في الأصول الإسلامية، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي، العلاقات الدولية في المصادر الفكرية السياسية. ويهدف المشروع إلى توظيف دراسة هذه الموضوعات دراسة منظمة علمية من أجل تقديم "منظور إسلامي للعلاقات الدولية: بين الأصول الإسلامية والتاريخ الإسلامي والنماذج الفكرية السياسية الإسلامية".

ب- التمييز بين المنظور العام للقضية الكبرى وبين ما يرتبط به وينبثق عنه من تنظيرات حول أبعاد الموضوع المختلفة والتي تتلخص في المحاور الكبرى التالية: توجه الدولة الإسلامية (أهدافها ودوافعها)؛ أبعاد سلوكها (تجاه من وحول ماذا: أي أدوات ومجالات وموضوعات التعامل بين الدولة الإسلامية والعالم المحيط)، العوامل والقوى المفسرة لنتائج هذا السلوك (وخاصة العلاقة بين العوامل المادية والسياسية والعقيدية).

ج- التمييز بين أبعاد التنظير القانوني (أي القواعد والأحكام الشرعية)، وبين أبعاد التنظير السياسي (أسس وأنماط التفاعلات والعوامل والأسباب المفسرة) فإذا كان التنظير السياسي يحاول أن يحلل طبيعتها ويفسرها كما حدثت. ومن هنا أهمية استكشاف نمط التطور في وضع الدولة الإسلامية في النظام الدولي وآثاره بالنسبة للتطور في التيارات الفكرية.

د- استكشاف نمط التطور في منظور المسلمين أي بين اتجاهات منظور الأصول وفي المنظور الفكري السياسي عبر المراحل المتتالية من تطور دول الخلافة الإسلامية وذلك في ظل التطور في المعطيات الداخلية والدولية المحيطة.

هـ- درجة ونمط الاختلاف بين المنظور الأصولي للعلاقات الدولية خلال الطور الأول من التشريع أي طور الإمامة المذهبية؟ وهل غلب عليه التقليد ثم الجمود بعد ذلك بالرغم من تزايد التحديات الخارجية للدولة الإسلامية؟.

ومن ناحية أخرى: هل حظيت العلاقات بين الجماعات الإنسانية والأمم والدول بنفس قدر ونمط اهتمام كل من الفقيه والمفكر؟ وما تأثير شكل العالم الخارجي وسلوك الدولة

الإسلامية تجاهه (فتوح وانتشار) أو التهديدات النابعة من الهجمات المضادة: (الصليبيين والاستعمار الأوروبي التقليدي ثم الحديث) على إبراز درجة أكبر من الاهتمام الفقهي أو الفكري السياسي بهذا الموضوع، بل وعلى طبيعة الموضوع ذاته (جوهر العلاقة بين المسلمين وغيرهم هل الحرب أم السلام؟). من ناحية أخرى: هل اختلف محور مضمون كل من المنظورين الأصولي والفكري السياسي؟ أي هل اقتصر الأول على تقديم نظرية قانونية للعلاقات الدولية أي على تقنين قواعد الحرب والسلام وعلى أحكام الجهاد وعلى الضوابط الشرعية للعلاقة بين دار السلام ودار الحرب؟ وهل سيقدم الثاني (إن وجد متميزاً عن الأول) تنظيراً أساسياً لأبعاد الظاهرة الدولية (وحداتها، أسس ومبادئ وأدوات إدارتها، أسباب صعود الدول وسقوطها) وخصائصها عبر مراحل تطور الدولة الإسلامية والعالم من حولها؟ بعبارة أخرى ما هي خصائص منهج دراسة العلاقات الدولية في منظور المسلمين هل انصب أساساً في نطاق المنهجية الفقهية الشرعية أم يقدم إسهامات تمثل جذوراً فكرية في عملية التنظير العامة حول الظاهرة الدولية؟.

و- محاولة اكتشاف درجة ابتعاد أو اقتراب الأنماط السلوكية للدولة الإسلامية من ناحية والأفكار السياسية الإسلامية الكبرى من ناحية أخرى عن أسس وقواعد منظور الأصول ومدى ارتباط هذا الابتعاد أو الاقتراب ولتطور فيه بطبيعة الخصائص المجتمعية السائدة في كل مرحلة. ويحيط بهذه المحاولة صعوبات هامة ترتبط بالمعايير التي يمكن على أساسها الحكم على وتقييم تيارات الأفكار السياسية الإسلامية بمدى اقترابها أو بعدها عن منظور الأصول الإسلامية، أليس هذا المنظور الأصولي الإسلامي هو نتاج جهود بشرية أيضاً في التعامل مع أصول الإسلام، ولو أنه نتاج مضبوط بقواعد أصولية كذلك فإن هذا التقييم إنما يجب أن ينصب ليس على المنظورات أو التيارات أو الاتجاهات الكبرى ولكن على قضايا ووقائع محددة الزمان والمكان. وهنا تثور قضية "الفتاوى" وليس الأحكام أو السنن أو الأسس الثابتة. ونظراً لهذه الصعوبات فإن المدخل المنهجي لأجزاء التاريخ يحدد ضوابط النظر في العلاقة بين مخرجات المنظور الأصولي وبين الممارسات التاريخية في نطاق هذا المشروع.

ومن ثم يصبح السؤال الأكثر منطقية هو ما درجة الاختلاف وأسبابها- بين الاجتهادات الفقهية وبين التصورات السياسية أو فيما بي الاجتهادات الفقهية في العصور المختلفة، وفيما بين التصورات السياسية في هذه العصور أيضاً؟.

خلاصة القول: فعلى ضوء عرض الأبعاد الثلاثة السابقة: دوافع وأهداف ومنطلقات الشروع يمكن القول إن هدف المشروع هو إخراج منتج تحت عنوان: "العلاقات الدولية: بين الأصول الإسلامية وبين خبرة. التاريخ الإسلامي وبين النماذج الفكرية السياسية الإسلامية". ويتكون ذلك المنتج من ١٤ جزء.

ثانيًا- خبرة عملية البحث الجماعي: السبل، المحددات، الصعاب: نحو رؤية مشتركة وتنسيق منهجي.

كان للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، متمثلاً في رئاسته أ.د. طه جابر العلواني، فضل المبادرة بتكليف أ.د. نادية محمود مصطفى في مايو ١٩٨٧ بإعداد مخطط مشروع بحث جماعي عن "العلاقات الدولية في الإسلام". ولذا كانت البداية مع مخطط أولي أعدته د. نادية في مايو ١٩٨٧ ثم تكون الفريق البحثي من مجموعة من الباحثين الأساسيين والباحثين المساعدين من أعضاء هيئة التدريس وخريجي قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وبدأت سلسلة من الاجتماعات التمهيديّة والتحضيرية لمدة ما يقرب من الشهور الستة وذلك لإعداد الخطة التفصيلية للمضمون ولكيفية التنفيذ. وبناء على هذه الخطة انقسم الفريق البحثي إلى مجموعتين أو فريقين أساسيين تولى كل منهما مهامه البحثية منذ يناير ١٩٨٨ وعبر مرحلتين زمنيتين استغرقت كل منها سنتين حتى انتهت أعمال البحث السابقة على الصياغة النهائية بعد ٥ سنوات من بداية التنفيذ، كما استغرقت الصياغة نفسها وما تلاها من خطوات -كما سنرى- ما يربو على السنوات الأربع...!

إذن كيف تطورت خبرة عملية البحث الجماعي وكيف انعكست على تخطيط وتنفيذ المشروع من ناحية؟ وما هي المشاكل التي واجهت هذه العملية وما الدروس المستفادة منها؟ نحاول الإجابة في النقاط التالية:

١- تبين المقارنة بين نص المخطط الأولي للمشروع وبين الشكل النهائي لمخرجاته درجة هامة من التطور في التفكير وفي التخطيط للتنفيذ. فلقد كانت نقطة البداية كما بادر بها المعهد في تكليفه د. نادية محدودة النطاق والهدف ألا وهو إخراج كتاب "تعليمي" يقدم منظوراً إسلامياً للعلاقات الدولية". كما كانت نقطة البداية في المخطط الأولي هو تقديم هذا المنظور على ضوء استيعاب منظور الأصول والتراث الفكري أولاً (مرحلة أولى) ثم يأتي دور مدلولات الخبرة التاريخية والقضايا المعاصرة للعالم الإسلامي (في مرحلة ثانية). ولكن وعبر امتداد العملية البحثية والتطوير في أهداف وإشكاليات وافتراضات المشروع ومنطلقاته وصلنا إلى المخرجات الحالية -والسابق تحديدها. ولقد كان هذا التطور نتاجاً لتطور هام في الاقتراب من روافد الموضوع خلال مراحل تنفيذ المشروع وخاصة العامين الأولين: كيف؟

لم يكن تقديم منظور إسلامي للعلاقات الدولية في كتاب منهجي بواسطة متخصصي علوم سياسية ليتم بدون الغوص والتعمق في روافد متعددة تنتمي إلى تخصصات مختلفة. ومن هنا وعلى ضوء طبيعة الجهود التوثيقية والتحليلية والمقارنة في أدبيات الأصول، والفقه، والفكر والتاريخ الإسلامي (الأولية منها والثانوية، العربية منها والأجنبية) المتصلة بموضوع البحث، وعلى ضوء ما واجه هذه الجهود من مشاكل اتضح للفريق البحثي في مجموعة أهمية

وضرورة الاقتراب المنهجي المنظم من هذه المجالات لاستخلاص مدلولاتها التراكمية بالنسبة لدراسة "العلاقات الدولية في الإسلام" من ناحية وذلك بعد تسجيل الخبرات المنهجية التي اكتسبها متخصص العلوم السياسية خلال الاقتراب من هذه المجالات من ناحية أخرى.

والإسلام يفهم هنا باعتباره أصولاً ثابتة، خبرة تاريخية، وتراثاً فكرياً. ولهذا اتسع الهدف ليتجسد في البحث الجماعي في هذه الروافد الثلاثة الكبرى على ضوء إعادة تشكيل منطلقات العملية البحثية ومسارها. ومن ثم فإن التطوير الأساسي في مخرجات المشروع قد انصب على ثلاث أمور أساسية من ناحية وضع دراسة الخبرة التاريخية ودورها في جزء مستقل في الهيكل العام للمشروع. فبعد أن كان الرجوع إليها وسيلة لتحديد خصائص الأطر الداخلية والخارجية للمفكرين في العصور الإسلامية المتتالية اتضح مدى عمق وأهمية أفراد جزء خاص لهذه الخبرة يهدف إلى دراسة أنماط التطور في تفاعلات النظام الدولي الإسلامي: فلقد كان الرجوع إلى التاريخ الإسلامي (في مصادره الأولية والثانوية) من خلال منظور التحليل السياسي عملية متميزة منهجياً وموضوعياً. لذا استوجبت من نظر الفريق البحثي أن يفرد لها جزءاً خاصاً يترجم أهميتها وحيويتها وكيفية توظيفها في دراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي. ومن ناحية أخرى: لم يمتد الإنجاز إلى القضايا المعاصرة للعالم الإسلامي وذلك انطلاقاً من أننا نعيش مرحلة تحولية هامة في النظام الدولي برمته وفي أوضاع المسلمين بصفة خاصة وهو الأمر الذي يفترض متابعة دقيقة على أن تصبح بعد ذلك مجالاً لجزء مكمل ينطلق من استيعاب مدلولات نتائج أجزاء المشروع بل ويستند إليها. ومن ناحية ثالثة: جاء الاتفاق على المداخل المنهجية للمستويات الثلاثة (الأصول، التاريخ والفكر) إلى جانب مدخل منهجي عام للمشروع ككل.

٢- ولقد انقسمت العملية البحثية بين فريقين أساسيين: فريق المنظور الأصولي وفريق المنظور التاريخي، والفكري. ولقد انقسم كل من الفريقين بدوره إلى جماعات بحثية فرعية وفقاً لموضوعات كل مستوى وأقسامه. فانقسم الفريق الأول إلى أربع: القيم، الدولة، العلاقات في وقت السلم، العلاقات في وقت الحرب. كما انقسم الفريق الثاني إلى ثلاث جماعات فرعية: العصران الأموي والعباسي، العصران المملوكي والعثماني، عصر ما بعد سقوط الخلافة على أن يتم الفريق إنجاز صياغة جزء التاريخ في نفس الوقت الذي تجري فيه عملية جمع مادة جزء الفكر. وبقدر ما كان لهذا الازدواج المتعاقب في مهمة الفريق الثاني -جماعاته الفرعية الثلاث- من مبررات علمية وعملية -بقدر ما كان هذا الازدواج أحد أهم أسباب تأخير إنجاز المشروع بالمقارنة بحالة ما إذا كان قد تولى فريق ثالث العمل في الفكر على نحو متواز مع العمل في التاريخ والأصول. زلم يكن هذا الازدواج مقررًا منذ البداية بالطب ولكنه تبلور وفرض نفسه بعد التطور الذي لحق بوضع دراسة التاريخ في المشروع (والسابق توضيحه)

من ناحية، ومن قناعة أعضاء الفريق الثاني بضرورة تحقيق الرابطة بين الفكر والبيئة هذا فضلاً عن صعوبة توفير فريق ثالث ونقل خبرة المشروع إليه.

ولم يكن هذا التقسيم مانعاً جامعاً ولكنه لمجرد توزيع المهام البحثية وتحديد مسئولياتها: فلم تتقطع سبل الاتصال والتفاعل بين الجماعات الفرعية لكل فريق أو بين الفريقين الأساسيين طوال ما يقرب من السنوات الخمس منذ يولييه ١٩٨٧ حين بدأت مناقشة المخطط الأولي للمشروع وحتى نهاية ١٩٩١ حين انتهت عملية التوثيق وجمع المادة العلمية وبدأت مرحلة الصياغة النهائية وما بعدها. ومن هنا، أي من حقيقة هذا التفاعل والتواصل المستمر بين الفريقين البحثي بكل مستوياته تبرز القيمة الفعلية لهذا المشروع، ولو في الجانب الذي لا يمكن أن يلمسه بسهولة قارئ هذه السطور. ولكنها القيمة التي استوعبها الباحثون الذين عايشوا هذه الخبرة بكل دقائقها الإيجابية والسلبية على حد سواء. فلقد بدأ أعضاء الفريق -سواء الباحثين الأساسيين أو الماعدين- العمل ولكل منهم منظوره المختلف عن الآخر (على الأقل بحكم اختلاف التخصصات الفرعية في العلوم السياسية وكذلك بحكم الاختلاف من حيث درجة الاقتراب أو الابتعاد عن الدراسات الإسلامية). ولكن كانت الغاية واحدة والهدف واضح والحماسة متوافرة من أجل دفع عملية تطوير منظور إسلامي للعلاقات الدولية على نحو علمي منظم.

ولقد تحقق هذا التفاعل -الذي أتم تكوين مجموعة بحثية متكاملة الخبرات في ما يتصل بمجال العلاقات الدولية في الإسلام من خلال اجتماعات دورية منها الشهرية على مستوى الباحثين الأساسيين وبينهم وبين المستشارين الدائمين للمشروع وهما المستشار الأكاديمي، والمستشار الشرعي؛ ومنها نصف الشهرية على مستوى كل فريق في مجموعة وعلى مستوى جماعته الفرعية. ولم تكن هذه الاجتماعات مجالاً لعرض نتائج التوثيق وجمع المادة العلمية فقط ولكن مجالاً لمناقشة دورية ومتصلة لموضوعات أو قضايا محددة يبادر بطرحها المشرف على المشروع أو الباحث السياسي في كل جماعة. كما كان يُشجَع على اختيارها والاقتراب منها الباحثون المساعدون.

وكان تراكم هذه المناقشات يقود -كل فترة- إلى تحديد أدق للمفاهيم وللأطر المشتركة ولمسار العملية البحثية بكل منحنياتها.

ولقد تم تسجيل خبرة هذا التفاعل ونتائجه وانعكاساته على منطلقات المشروع وأهدافه وأقسامه وعلى كيفية تنفيذه في تقارير نصف سنوية كان يقدمها كل فريق بحثي. فلقد كان كل تقرير يتضمن حصيلة مسار العملية البحثية من حيث رصد وتصنيف وتقريغ المادة العلمية ومن حيث مناقشة الإشكاليات المنهجية والموضوعية.

ومن ثم فإن تراكم هذه التقارير طوال ما يقرب من السنوات الخمس كان بمثابة القاعدة التي بنيت عليها المقدمات المنهجية المستويات الثلاثة الأصول، التاريخ، الفكر والمدخل المنهجي العام للمشروع. ولم يكن لهذه المقدمات المنهجية وضع محدد في التخطيط الأولي لهيكل المشروع وأهدافه. ولكن وبعد العام الأول من بداية العملية البحثية برز للفريق البحثي في مجموعه وعلى مستوى جماعته الفرعية أهمية هذه الخبرات وضرورة رصد تطورها وتقييم مدلولاتها بطريقة منظمة وصياغتها في أوراق منهجية تمهد لأجزاء كل مستوى من مستويات المشروع الثلاثة من ناحية وتقديم من ناحية أخرى صورة عن مشاكل ونتائج اقتراب متخصصي العلوم السياسية من موضوع العلاقات الدولية في مصادر أدبيات الأصول والتاريخ والفكر الإسلامية.

وهذا ما تحقق بالفعل والحمد لله بل وعلى نحو جامع شامل يحقق فائدة علمية للباحثين عن تطوير منظور إسلامي في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة وليس العلوم السياسية فحسب، وعلى صعيد مواز، قدم المشرف على المشروع وعلى فترات متتالية من تطور العملية البحثية- تقارير عامة عن مسار التفاعل بين الفريقين الأساسيين وفيما بين الجماعات الفرعية لكل منهما. وكان هدفها تحديد درجة التقدم في بلورة رؤية موحدة تربط بين أجزاء المشروع وتحدد العلاقة التكاملية فيما بينها بحيث تقدم في مجموعها تراكمات متتالية معرفية موحدة المنهج من أجل تحقيق الهدف الأساسي للمشروع. ولقد كان إنجاز هذه الغاية -أي غاية التفاعل المتواصل- ضرورة مسبقة لا بد من إتمامها عند اكتمال عملية التوثيق وجمع المادة العلمية وتحليلها وذلك حتى تبدأ عملية الصياغة النهائية على ضوء رؤية متكاملة الأبعاد. ولكن لم يكن الأمر بالهين أو السهل، واتضح على ضوء خبرة العاملين الأولين أن هناك علامات استفهام عدة -سواء بالنسبة لهيكل المشروع أو بالنسبة لإشكاليات منهجية جوهرية- في حاجة لإجابة. ومن ثم كانت ضرورة طرح تصورات الفريق البحثي على آخرين.

ولذا جاءت ندوة نوفمبر ١٩٨٩ والتي أعد لها مكتب المعهد في القاهرة برئاسة أ.د. جمال عطية. ودعى إليها عدد كبير من العلماء من تخصصات مختلفة على رأسهم فضيلة المرحوم الشيخ محمد الغزالي، وناقشت الندوة ثلاثة تقارير الأول تقرير عام قدمته أ.د. نادية محمود مصطفى حول دوافع وأهداف ومنطلقات دراسة "العلاقات الدولية في الإسلام". والثاني قدمته المجموعة البحثية الأولى التي تضم من الباحثين الأساسيين: د. سيف الدين عبد الفتاح، د. أحمد عبد الونيس، د. عبد العزيز صقي، د. مصطفى منجود حول: خبرة التعامل مع صادر دراسة المنظور الأصولي، والثالث قدمته أ.د. نادية محمود مصطفى، أ.د. ودوده بدران، د. علا أبو زيد الباحثون الأساسيون للمجموعة البحثية الثانية حول "خبرة وقضايا التعامل مع التاريخ السياسي الإسلامي والفكر السياسي الإسلامي منذ العصر الأموي وحتى

الآن...". ولقد دارت المناقشات حول هذه الأوراق عبر يومين ولقد قدمت د. نادية المشرف على المشروع تقريراً عاماً عن نتائج الندوة كما قدم كل من د. سيف عبد الفتاح ود. علا أبو زيد مقرراً الندوة تقريره حول مسار المناقشات واتجاهاتها. ولقد كان لهذه النتائج مدلولاتها الهامة بالنسبة للعملية البحثية في السنوات التالية وخاصة على الأصعدة التالية: من ناحية الاهتمام بدرجة أكبر بتحديد المقصود بمصطلح العلاقات الدولية وموضوعاته وقضاياها التي نبحت في منظور الإسلام حولها. وهو الأمر الذي ترتب عليه إدخال تعديل في شكل المدخل المنهجي العام وذلك بإعداد دراسة حول أبعاد المنظور الغربي للعلاقات الدولية ووضع بحث العلاقات الدولية في الإسلام بينها ومن ناحية ثانية: الاهتمام بالروابط بين مجموعات الأصول، التاريخ والفكر وذلك على ضوء الهدف العام للمشروع. ومن ثم الاهتمام بتوظيف التفاعل بين متخصصي السياسة والتاريخ والفقه وذلك عن طريق تنظيم استشارات علمية منتظمة توجه خلالها الفريق البحثي بأهم إشكاليات منهجه إلى علماء مختصين في التاريخ، والفقه. ومن ناحية ثالثة: الاهتمام بتوضيح وتحديد كثير من المحاور الموضوعية والمنهجية ليتم التنفيذ على ضوءها (وهذا ما ورد ضمناً في الجزء الأول في المقدمة).

ومع ذلك لم تصفو السماء تماماً كما نأمل ونسعى. فبالرغم من اكتمال وضوح الهدف وكيفية معالجة الإشكاليات المنهجية، وبالرغم من الاتفاق على الشكل النهائي لهيكل المشروع، وبالرغم من محاولات التغلب على اختلال الجدول الزمني للتنفيذ بسبب ظروف طارئة (سفر بعض الباحثين الأساسيين على فترات متقطعة، التخيرات في الباحثين المساعدين، أو بسبب عدم التحديد الدقيق للزمن الذي يتطلبه تنفيذ العملية البحثية في بعض الجزئيات الفرعية) بالرغم من كل هذا فقد ظلت صعوبة كبرى تكمن في موضع آخر وهي عواقب اتساع الموضوع وتداخل روافده على الصياغة النهائية لمشروع من المفترض أن يأتي معبراً عن رؤية مشتركة ومنهج موحد. ومن ثم وبعد ما يقرب من السنوات الثلاث من بداية المشروع ومع قرب انتهاء عملية توثيق وتحليل المادة العلمية لما يقرب من نصف المشروع (التاريخ+ القرآن) وبداية الإعداد للمرحلة الثانية (الفكر+ الأحاديث) اتفق الفريق على ضرورة البدء في صياغة بعض الأجزاء، لنستكشف أبعاد الرهان الأكبر الذي يواجهنا وهو إلى أي حد سنأتي بالصياغة النهائية بواسطة عدة أقلام، على نحو يعكس قدرًا هامًا من رؤية مشتركة ومنهج موحد. ولم يكن هذا الرهان يتصل بالعلاقة بين الرافيدين الأساسيين للمشروع أي الأصول والتاريخ -الفكر فقط بل بالعلاقة أيضاً بين الجماعات الفرعية التي انقسمت بينها المجموعتان البحثيتان (وخاصة مجموعة الأصول حيث كان الاختلاف ملموساً بين مقترَب كل من الباحثين القائمين على إعداد جزئي: العلاقات الخارجية في وقت السلم والعلاقات الخارجية في وقت الحرب).

ولقد تمت هذه العملية -أي الصياغة المبدئية الجزئية- على خطوتين: خطوة جزئية خاصة بالمقدمة المنهجية العامة للمشروع. لمقدمات المنهجية الثلاثة الخاصة بمستويات المشروع الثلاثة. ولقد تم في أربعة اجتماعات شهرية متتالية عقدها الباحثون الأساسيون والمستشاران الأكاديمي والشرعي (أبريل - مايو، يونيو، أكتوبر ١٩٩٠) مناقشة صياغة هذه الدراسات الأربع (أنظر الفهرس العام) لنؤكد على كيفية تحقيق التجانس المنهجي بين الخطوط الأساسية لكل منها وحتى تتعكس ضوابطها في أجزاء المستويات الثلاثة التطبيقية. أما الخطوة الثانية فكانت شاملة تنصب على جزئيات من الموضوعات المختلفة في عمل الفريق البحثي. ولقد عقدت بشأنها ندوة استغرقت ثلاثة أيام (١-٣ أغسطس ١٩٩٠) ضمت الباحثين الأساسيين والمساعدين والمستشاران الأكاديمي والشرعي، ولقد شارك في بعض جلساتها أ.د. طه جابر العلواني. ولقد سُجلت نتائجها في تقارير فرعية طالبت المشرفة على المشروع كل من الباحثين الأساسيين بإعدادها وتقديمها لتتضمن ما يلي: الهيكل التفصيلي للصياغة، وأهم المشاكل التي واجهت هذه الصياغة على ضوء طبيعة المادة العلمية المتوافرة وبالمقارنة بالأهداف المحددة للموضوع محل الصياغة، أهم اتجاهات مناقشة الفريق البحثي لهذه الصياغة، أهم التعديلات المقترحة من جانب الباحث والتي سيدخلها على صياغته على ضوء هذه المناقشات وأهم الضوابط المنهجية التي يجب على كل منهم مراعاتها حتى عند صياغة الأجزاء المكلف بها وذلك يتحقق التجانس بين أجزاء كل مستوى من المستويات الثلاثة للمشروع. ومن ناحية أخرى قدمت المشرفة على المشروع تقريراً عاماً يتضمن أهداف الندوة وخطواتها كما يسجل الملاحظات حول اتجاهات مناقشة كل باحث أساسي. ولقد تضمن التقرير العام المحاور التالية: نتائج المناقشات بالنسبة لمضمون وهيكل الورقة التي قدمها كل باحث أساسي، أبعاد الروابط بين أجزاء المشروع المنهجية والتطبيقية لتحقيق وحدة المنتج النهائي، قضايا إجرائية مشتركة يجب مراعاتها من جانب الباحثين الأساسيين، قضية الهيكل النهائي للمشروع على ضوء ما يستقر عليه الرأي بالنسبة لوضع الأجزاء المنهجية وطبيعة الخاتمة النهائية للمشروع. ولقد تم توزيع هذا التقرير العام -متضمناً أيضاً التقارير الفرعية - والذي وصل في مجموعة إلى ٥٠ صفحة- على الباحثين الأساسيين لتدارسه في مجموعة ويكون بمثابة إطار عام لما يجب مراعاته عند الصياغة النهائية، ولقد نوقش مضمون هذا التقرير في الاجتماعات الشهرية للباحثين الأساسيين والتي أعقبت انتهاء الندوة.

ولقد ظلت الاجتماعات الشهرية للباحثين الأساسيين منذ أكتوبر ١٩٩٠ وحتى نهاية ١٩٩١ نتابع الإعداد لعملية الصياغة النهائية وما بعدها وذلك في الوقت الذي قاربت فيه المرحلة الثانية من المشروع على الانتهاء (توثيق المادة العلمية وتحليلها بالنسب لجزء الفكر

وللمصادر القانونية للمنظور الأصولي) وكانت قد بدأت عملية الصياغة النهائية لجزء التاريخ المقدمات المنهجية لمستوى الأصول.

ولقد تلخصت محصلة هذه الاجتماعات في عدة أمور قدم بشأنها كل باحث أساسي تقريراً حول التزامه بها.

من ناحية: التأكيد على أهمية تنفيذ النتائج التي تضمنتها التقرير العام لندوة ١٩٩٠ حول ما يلي:

١- أهمية المقدمة المنهجية لكل مستوى وأن يأتي وضعها في الهيكل العام للمشروع تمهيد لهذا المستوى بأجزائه.

٢- مراعاة التجانس الشكلي والمنهجي بين أجزاء كل مستوى، ومراعاة ما تم الاتفاق عليه من ضوابط منهجية لتجنب اللبس والتداخل بين بعض الأجزاء وخاصة جزئي العلاقات الدولية في وقت السلم، وفي وقت الحرب (من مستوى الأصول) وحتى يخرجنا على نحو يعكس الأساس الذي تستند إليه رؤية المشروع والذي تبلور الاتفاق -حوله خلال عملية التفاعل الجماعي- وهو أن أصل العلاقات في الإسلام هو الدعوة وأن لكل من السلم والقتال - باعتبارهما أداتا إدارة هذه العلاقات لتحقيق أهداف الدعوة- لكل منهما مبرراته وظروفه وضوابط اللجوء إليه بمقتضى الشرع.

٣- مراعاة الروابط بين المستويات الثلاثة على النحو الذي يحقق التراكم الموضوعي والذي يكتسب معه المشروع صفته الكلية والشاملة. أهمية إعداد خاتمة عامة للمشروع - تلخص خبرة دراسة المنظور الأصولي، والمنظور التاريخي والمنظور الفكري وتستخلص مدلولاتها بالنسبة لتطوير منظور إسلامي للعلاقات الدولية من ناحية وبالنسبة للتمهيد لدراسة القضايا المعاصرة الإسلامية في ظل النظام الدولي الجديد، ولتحديد موضوعات جديدة تحتاج لبحوث أخرى.

ومن ناحية أخرى: الاتفاق على الشكل النهائي للمنتج: ١٤ جزء على أن تتضمن المقدمة المنهجية العامة الجزء الأول والثاني وتحتوي دراسة "القيم" باعتبارها مدخلاً منهجياً عاماً إلى جانب دراسة أبعاد المنظور الغربي في مجال العلاقات الدولية. ومن ناحية ثالثة: وضع جدول زمني لاتمام الصياغة النهائية وللإجراءات المختلفة الواجب اتباعها بعد ذلك (الحرير، الطباعة، التحكيم، التعديلات) ولقد تقرر نهاية ١٩٩٢ ميعاداً لتسليم أجزاء مستويي التاريخ والأصول وكذلك دراستي المقدمة المنهجية العامة للمشروع ونهاية ١٩٩٤ بالنسبة لأجزاء الفكر وبحيث يصبح المشروع جاهزاً للإصدار النهائي في نهاية ١٩٩٥.

ولم يكن الأمر على ما جرت عليه التصورات والتقدير. ففي حين تمت الدراسة الأولى في المقدمة المنهجية العامة للمشروع تأخرت الدراسة الثانية حتى أغسطس ١٩٩٥.

وفي حين تمت الصياغة النهائية لأجزاء التاريخ (المقدمة المنهاجية، الأجزاء الستة، والخاتمة) في يناير ١٩٩٣ تأخرت صياغة أجزاء الأصول وتم تسليمها تدريجيًا: سبتمبر ٩٢، أبريل ٩٤، أغسطس ٩٥. كما تأجيل تسليم أجزاء الفكر حتى نهاية ١٩٩٦. وكان هذا التمدد في مرحلة الصياغة راجعًا لأسباب عديدة من أهمها سفر عضوين من الباحثين الأساسيين في إعاره، وضخامة أعباء الصياغة النهائية لهذه الأجزاء الممتدة زمنيًا وموضوعيًا بمصادرها المتعددة وهو ما لم يقدره الباحثون الأساسيون حق قدره. ومع ذلك فلقد تخلل عمليات التسليم المتتالية إعداد ما يتم تسليمه للطباعة وتقديمه للتحكيم، ولقد استغرقت هذه العملية بدورها جهودًا فنية وإشرافية ضخمة نظرًا لضخامة المشروع وما فرضه من أعباء في الطباعة والتصحيح والإصلاحات والمراجعات اللغوية والتاريخية والشرعية، ونظرًا لتأخر ردود التحكيم لفترات وصلت إلى العام من تاريخ المراسلة.

ويغض النظر عن هذه المصاعب التي كانت وراء التأخير في إنجاز المشروع - بالمقارنة بالأجل الذي تحدد لهذا الإنجاز عند بداية المشروع - فيجدر الإشارة إلى أن جل المهتمين بالمشروع من مستشارين ومن أساتذة اشتركوا في الندوات التي عقدت بشأنه ومن المحكمين اتفقوا على أن ضخامة المشروع واتساع وتداخل موضوعاته تقتضي إعطاءه الفسحة الزمنية لإنجاز المتوقع منه في أفضل صورة ممكنة.

وأخيرًا ما كان يمكن لهذه العملية الممتدة - بكل صعوباتها - أن تستمر وتصل إلى النهاية لولا المساندة المعنوية والمادية المتفانية التي أولتنا بها رئاسة المعهد أي أ.د. طه جابر العلواني ولولا الجهود المخلصة التي دأب عليها ممثلوه في القاهرة أ.د. جمال عطية وأ.د. علي جمعة وهيئة العاملين في مكتب المعهد في القاهرة.

ومع ذلك تظل كثير من الخبرات السلبية عالقة في ذهني تدفع دائمًا للتفكير في أسباب الوقوع فيها وكيفية تجنبها في مشاريع تالية - ففيها يكمن فهم قدر كبير من أسباب تأخير رؤية المؤمنين لهذا العمل. ولكن الله شاهد علينا جميعًا، ولعلي أستطيع صياغتها بوضوح وصدق فيما بعد.

أ.د. نادية محمود مصطفى
المشرف العام ورئيس الفريق
العين - الإمارات العربية المتحدة
٨ / ٩ / ١٩٩٥ م